

20 يوليو/تموز 2018

مقدمة من: لجنة إدارة معاهدة تجارة الأسلحة



الأصل: الإنجليزية

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الرابع للدول الأطراف
طوكيو، 20 – 24 آب/أغسطس 2018

برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة: استعراض الترتيبات الحالية

خلفية

1. يدار برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة منذ أن قرر الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر الثاني للدول الأطراف طلب دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس استرداد التكلفة، وفي حدود موارد الموازنة الموجودة بالفعل، لمساعدة رئيس الأمانة ولجنة الإدارة في إتمام الاستعدادات لعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف، بما في ذلك خدمات المؤتمر والمشتريات اللازمة وإدارة برنامج رعاية، إلى أن يتم تعيين موظفين منتظمين (انظر الفقرة 26 من [التقرير النهائي](#) للاجتماع الاستثنائي للمؤتمر الثاني للدول الأطراف الذي عقد في 29 شباط/فبراير 2016 (ATT/CSP2/2016/EM/6)).

2. قرر المؤتمر الثاني للدول الأطراف أن يحتفظ بالترتيبات الحالية لبرنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة للجلسات السنوية، وأي اجتماعات أخرى يقررها المؤتمر، تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمهيداً لاستعراض هذه الترتيبات أثناء المؤتمر الرابع للدول الأطراف (انظر الفقرة 24 من [التقرير النهائي](#) للمؤتمر الثاني للدول الأطراف الذي عقد في الفترة 22-26 آب/أغسطس 2016 (ATT/CSP2/2016/5)).

3. طبقاً لولاية لجنة الإدارة المنصوص عليها في اختصاصاتها، تلتزم لجنة الإدارة بالإشراف على إعداد القرارات الإدارية المتخذة أثناء مؤتمر الدول الأطراف. وفي هذا السياق، استعرضت لجنة الإدارة الترتيبات الحالية المتعلقة بإدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة تمهيداً لإصدار توصية إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف على النحو المتصور في التقرير النهائي للمؤتمر الثاني للدول الأطراف.

4. وترد أدناه تفاصيل/ملاحق نتائج استعراض لجنة الإدارة لهذا الموضوع.

النتائج

5. طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة خلال الاجتماع الاستثنائي وأيضاً خلال المؤتمر الثاني للدول الأطراف نظراً لأن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة لم تكن تملك القدرات اللازمة لإدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة لأنها لم تكن قد اكتمل إنشاؤها بعد، وعلى وجه التحديد، لم تكن قد استكملت موظفيها بالكامل. لذا، فعند استعراض الترتيبات الحالية فيما يتعلق ببرنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة، ركزت لجنة الإدارة على تقييم ما إذا كانت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تمتلك الآن القدرة على إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة – أو ستكون لديها تلك القدرة بحلول المؤتمر الرابع للدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت لجنة الإدارة أيضاً في كافة الجوانب التي تدفع إلى نقل دور إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. وترد أدناه تفاصيل مناقشاتها المتعلقة بكل عنصر من هذه العناصر.

قدرة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة

6. تتألف قدرات الموارد البشرية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة في الوقت الحالي من ثلاثة (3) موظفين بدوام كامل (رئيس الأمانة ومسئول دعم السياسات، ومسئول الدعم الإداري). وكجزء من اتفاق الترتيبات الإدارية بين أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وبين سويسرا، تتلقى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة المزيد من الدعم الإداري من خلال مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة.

7. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد مقترح لمعالجة تحديات قدرات أمانة معاهدة تجارة الأسلحة المتعلقة بإدارة الصندوق الاستئماني الطوعي من خلال الإجراء الصامت في 17 نيسان/إبريل 2018. ونتيجة لذلك، سُمح لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة بتعيين موظف بدوام جزئي في مستوى P2 للمساعدة في إدارة الصندوق الاستئماني الطوعي. وتجري الآن عملية التعيين لهذا المنصب. ومن المتوقع أن يبدأ الشخص المختار لشغل هذا المنصب مهام عمله لدى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بحلول المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

8. وفي المجلد، سوف يكون لدى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ما يكفي أربعة موظفين بحلول المؤتمر الرابع للدول الأطراف. وهذا أكثر بكثير مما كان لديها وقت انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف، حيث لم يكن قد عُيّن إلا رئيس الأمانة.

9. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في وقت انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف، كانت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة منظمة حديثاً العهد للغاية ولم تكن صياغة العديد من العناصر الإدارية المتعلقة بدورة عمل معاهدة تجارة الأسلحة قد انتهت وتم تفعيلها بعد. وبعد مضي عامين، دعمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بنجاح الانتهاء من العناصر الإدارية المطلوبة لتشغيل المعاهدة وتم إنشاء دورة عمل معاهدة تجارة الأسلحة.

10. وتؤدي هذه العوامل مُجمعة إلى رؤية لجنة الإدارة أن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تمتلك القدرة اللازمة لإدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة كجزء من باقية خدمات الدعم المقدمة إلى الدول الأطراف ودورة عمل معاهدة تجارة الأسلحة.

الأساس المنطقي لنقل إدارة برنامج الرعاية

11. في أثناء مباحثاتها، حددت لجنة الإدارة الجوانب التالية باعتبارها تؤيد نقل إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

أ. الولاية: أنشئت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بموجب المادة 18 من المعاهدة للمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ المعاهدة بفعالية، وتعتبر أمانة معاهدة تجارة الأسلحة هي الهيئة الوحيدة المختصة بتوفير الدعم الإداري للدول الأطراف بموجب المعاهدة ويجب أن تمثل إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة جزئياً من ولايتها الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة برنامج الرعاية تمثل جزءاً من وظائف أمانة معاهدة تجارة الأسلحة طبقاً لما هو متصور منذ البداية في توجيه الدول الأطراف إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أثناء انعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف.

ب. مركزية خدمات دعم المؤتمر: تتمثل أحد وظائف أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، طبقاً لما تنص عليه المادة 18 (د) من المعاهدة في 'تيسير أعمال الدول الأطراف، بما في ذلك وضع الترتيبات وتقديم الخدمات اللازمة للاجتماعات التي تعقد بموجب هذه المعاهدة'. ويعتبر برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة خدمة حيوية بالنسبة للاجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة نظراً لأنه يساعد في ضمان أوسع مشاركة ممكنة من أكبر نطاق من الجهات الفاعلة. يعني ضمان أن تكون أمانة معاهدة تجارة الأسلحة هي الجهة المركزية المسؤولة عن جميع المساعدات والمعلومات المتعلقة بالمؤتمر أن تكون أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بمثابة 'مركز جامع' لجميع التساؤلات والمساعدات المتعلقة بالمؤتمر. تتلقى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بالفعل العديد من الطلبات والتساؤلات فيما يتعلق ببرنامج الرعاية، والتي تُحال إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يساعد نقل برنامج الرعاية إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في القضاء على اللبس فيما يتعلق بالمسئولية وإلى تحسين كفاءة العملية.

ج. القرب من العملية وأصحاب المصلحة: تتواصل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة مع أعضاء مجتمع معاهدة تجارة الأسلحة - سواء من الدول الأطراف أو الدول الموقعة أو الدول المراقبة أو المنظمات الدولية والإقليمية أو المجتمع المدني أو الصناعة - بشكل يومي، ولديها شبكة متنامية من جهات الاتصال مع الأشخاص المشاركين في معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك الجهات المانحة الحالية والمحتملة لبرنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة بالإضافة إلى الجهات المتلقية السابقة والمحتملة. تشغل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة موقعاً يتيح لها إنشاء عملية اختيار فيما يتعلق بوفود الدول بالإضافة إلى المجتمع المدني لضمان مشاركة واسعة في دورة عمل معاهدة تجارة الأسلحة، وأيضاً لضمان استمرار الحضور، مما سيؤدي إلى بناء قدرات الحاضرين المشمولين بالرعاية على فهم معاهدة تجارة الأسلحة والمشاركة في اجتماعاتها وفي دورة عملها ككل. ونظراً لمركزية العملية، يمكن لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أن تستفيد على نحو أفضل من برنامج الرعاية باعتباره مرفقاً هاماً لدعم مشاركة أصحاب المصلحة.

د. الاعتبارات المالية:

1. تمتلك أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بنية تحتية مالية راسخة، تتضمن عملية الرقابة، لإدارة موازنة معاهدة تجارة الأسلحة بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني الطوعي، والتي يمكن توسعتها لتغطي تشغيل برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة.

2. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة هي منظمة صغيرة الحجم لديها عمليات إدارة مالية تتمتع بالمرونة والقوة في نفس الوقت، مما سيكون نذير خير لكفاءة برنامج الرعاية.

هـ. قدرة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على إدارة برنامج الرعاية:

1. سوف يؤدي إنشاء القدرة على إدارة الصندوق الاستئماني الطوعي إلى تحرير بعض قدرات أمانة معاهدة تجارة الأسلحة (بما يقدر بنحو 25 رجل-ساعة أسبوعياً). يمكن توظيف جزء من هذه القدرة 'المحررة' لإدارة برنامج الرعاية.

2. تحصيل 8% مصاريف إدارية على الأموال التي تتم المساهمة بها لإدارة برنامج الرعاية. وهذا يكافئ الترتيبات الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نظراً لأن عمل برنامج الرعاية موسمي، فسوف تخصص أمانة معاهدة تجارة الأسلحة التكاليف الإدارية التي تبلغ 8% لمنصب بدوام جزئي سوف يقوم بالأنشطة اللوجستية والإدارية لبرنامج الرعاية (مثل حجز تذاكر الطيران والفنادق للمشاركين الحاصلين على الرعاية) مع استخدام طاقة الرجل – ساعة المحررة لدى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في تطوير بروتوكولات من أجل البرنامج وتخصيص الرعاية ورصد البرنامج والرقابة عليه.

3. أثبتت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قدرتها على تولي مهام وتحديات جديدة، وعلى إنشاء وإدارة عمليات أكثر تعقيداً من برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة (مثل الصندوق الاستئماني الطوعي). وبالتالي، فإن نقص الخبرة من جانب أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في إدارة برنامج الرعاية لا يمثل عقبة ولا يهدد بالتأثير على جودة برنامج الرعاية التي تم تحقيقها حتى الآن.

التوصية

12. في ضوء النتائج المبينة أعلاه – والتي تتمثل في تغير الظروف المتعلقة بقدرة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة والمزايا العديدة المرتبطة بتولي أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة – ترفع لجنة الإدارة توصيتها إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف بوجوب نقل إدارة برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بنهاية المؤتمر الرابع للدول الأطراف.
